بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية ترحّب فيه بالقرار "الأخلاقي" و"القانوني" لكبرى شركات الألبان الأميركية (Ben & Jerry's) إنهاء مبيعاتها في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية*

٢٠٢١/٧/٢٠

رحبت وزارة الخارجية والمغتربين بالقرار "الأخلاقي" و"القانوني" لكبرى شركات الألبان الأميركية (Ben & Jerry's) انهاء مبيعاتها في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية.

وقالت الوزارة في بيان، اليوم الثلاثاء، إن هذا القرار يتسق مع قواعد القانون الدولي، والشركة تحترم حقوق الإنسان والمبادئ والأخلاق الرافضة للتعامل مع منظومة الاستعمار غير القانونية وغير الأخلاقية التي ترسخها إسرائيل في أرض دولة فلسطين المحتلة، من خلال سياسات عنصرية، وجرائم مركبة، كالاستيلاء على الأراضي، وسرقة الموارد الفلسطينية، والاعتقالات، والاعدامات الميدانية، والتهجير القسري.

ودعت الشركات العاملة بشكل مباشر أو غير مباشر مع منظومة الاستيطان، لاتخاذ مواقف مشابهة، ووقف تعاملاتها وأعمالها التجارية فوراً، والاتساق مع مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وعدم الانخراط في أي أعمال مع الكيانات غير الشرعية كالمستعمرات الإسرائيلية، والمساهمة في انتهاك حقوق شعبنا الفلسطيني.

كما دعت الدول إلى ضمان أن الشركات المقيمة في أراضيها تحترم القانون الدولي، ولا تعمل مع المستعمرات.

وأعربت "الخارجية" عن تقديرها للشركات التي اتخذت مواقف شجاعة، وأخلاقية، وقانونية، وأوقفت تعاملاتها مع منظومة الاستعمار الإسرائيلي، مؤكدة أنها ستعمل كل ما في وسعها من خلال قواعد القانون الدولي لمساءلة ومحاسبة الجهات التي مازالت تصر على انتهاك حقوق شعبنا الفلسطيني، بما فيها تلك الجهات التي تمول، وتغذي، وتسمن، وتشجع الاستيطان الإسرائيلي، الذي يعتبر جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية.

في الوقت ذاته، حذرت الوزارة إسرائيل (سلطة الاحتلال غير الشرعي) من ممارستها للابتزاز والبلطجة، معربة عن إدانتها للهجوم الذي شنته على الشركات والجهات والدول التي عبرت علنا عن وقوفها مع مبادئها ومع مبادئ القانون الدولي، وأوقفت تعاملاتها مع منظومتها غير القانونية.

وشددت على أن دولة فلسطين ستقف بحزم ضد هذه الحملات الإسرائيلية التي تعتبر جزءاً من منظومة الإجرام الممنهجة وواسعة النطاق، وأنها ستعمل كل ما في وسعها لتجفيف منابع الاستيطان غير الشرعي، عملاً بمبادئ وقيم حقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية للأعمال التجارية،

---

* **المصدر**: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا
http://www.wafa.ps/Pages/Details/28061

وحقوق الإنسان، الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، وغيرها من القرارات الدولية، وخاصة قرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار ٢٣٣٤.

وفي ختام بيانها، دعت وزارة الخارجية المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشال بشليت إلى تحديث قاعدة البيانات للشركات العاملة مع المستوطنات، عملا بولايتها التي أنيطت بها بناء على قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣١، لأهمية ذلك في مساعدة الدول في ضمان أن الشركات المقيمة في أراضيها تحترم القانون الدولي، ومساعدتها في ضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان.

يشار إلى أن الشركة قد أعلنت يوم أمس على موقعها الإلكتروني، إن عملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعارض مع قيمها لإنتاج وتسويق مشتقات الحليب والبوظة.

يذكر أن المتضامنين مع الحق الفلسطيني في الولايات المتحدة الأميركية نجحوا في إجبار الشركة على سحب استثماراتها ووقف عملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد أن قاموا بحملات متوالية لمنعها من العمل في المستوطنات الإسرائيلية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/